الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

# تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 01 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة (عدد 2026/50)

وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 02 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة (عدد 2026/51)

(طُلب فيهما استعجال النظر)

رئيس اللجنة: ماهر الكتاري

نائب رئيس اللجنة: ظافر الصغيري

مقرر اللجنة: زينة جيب الله

# مسار دراسة مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ

## 1 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية

## لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي

## والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة

## (عدد 2026/50)

## وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ

## 2 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية

## لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي

## والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة

## (عدد 2026/51)

- **تاريخ ورود المشروعين:** 10 جويلية 2026
- **تاريخ إحالة المشروعين على اللجنة:** 14 جويلية 2026
- **جلسات اللجنة:**

- جلسة يوم 16 جويلية 2026 للنظر في مشروع القانون.

- جلسة يوم 21 جويلية 2026 للاستماع إلى رئيس مدير عام شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

- **قرار اللجنة: المو افقة بإجماع الحاضرين**

رئيس اللجنة: ماهر الكتاري

مقرّر اللجنة: زينة جيب الله

# تقرير لجنة المالية والميزانية

# حول مشروعي القانونين عدد 2026/50 وعدد 2026/51

## I ـ تقديم مشروع القانون عدد 2026/50 :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 1 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد الأسمدة.

### 1 ـ الإطار العام:

يندرج إبرام اتفاقية المرابحة ضمن الاتفاقية الاطارية الموقعة بتاريخ 28 أفريل 2024 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة 2024 ـ 2026، والتي تهدف أساسا إلى تمويل احتياجات عدّة مؤسسات عمومية تونسية من السلع الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، سيساهم هذا التمويل بشكل مباشر في تأمين تزويد المجمع الكيميائي بالمواد الخام الضرورية لدورة إنتاج الأسمدة الموجه للتصدير أساسا وللسوق المحلية، وسيمكن بالتالي من تغطية اقتناءات المجمع من المواد المذكورة، والتي سيتم توريدها في إطار عقود تجارية طويلة المدى مع مزودين تقليديين عن طريق فتح خطابات اعتماد مستندية لأجل خلاص 30 يوما من تاريخ الشحن.

أما بخصوص التمويل، فإنه سيتم اعتماد آلية "التمويل المشترك" حيث توفر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جزءا من التمويل وتقود مجموعة من الممولين لتوفير كامل المبلغ المطلوب، وتشرف المؤسسة على كافة الإجراءات المتعلقة بالتمويل، مما يضمن سرعة التنفيذ.

### 2 ـ الشروط المالية:

وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على توفير التمويل من مواردها الذاتية باعتماد صيغة الرصيد المتجدد حيث يتاح مبلغ التمويل كرصيد متجدد يمنح حرية السحب وإعادة الاستخدام فور السداد، يتم التعامل مع كل مبلغ مسحوب كالتزام مستقل يُسدد دفعة واحدة بعد عام كامل، مما يضمن توزيع الأعباء المالية وفق حاجيات المقترض وفق الشروط التالية:

- مبلغ التمويل: 70 مليون دولار أمريكي (تمويل مشترك)،
- صيغة التمويل: عقد مرابحة (تمويل قصير المدى)،
- كلفة التمويل: نسبة الفائدة "سوفر" (SOFR) + هامش 3.75 %،
- مدة السداد: 12 شهرا لكل عملية سحب،
- العمولات: عمولة تنفيذ بنسبة 0.4 % من المبلغ الجملي،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

## II ـ تقديم مشروع القانون عدد 2026/51 :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز خمسين مليون (50.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد الأسمدة.

### 1 ـ الإطار العام:

يندرج إبرام اتفاقية المرابحة ضمن الاتفاقية الاطارية الموقعة بتاريخ 28 أفريل 2024 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للفترة 2024 ـ 2026، والتي تهدف أساسا إلى تمويل احتياجات عدّة مؤسسات عمومية تونسية من السلع الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، سيساهم هذا التمويل بشكل مباشر في تأمين تزويد المجمع الكيميائي بالمواد الخام الضرورية لدورة إنتاج الأسمدة الموجه للتصدير أساسا وللسوق المحلية. وسيمكن بالتالي من تغطية اقتناءات المجمع من المواد المذكورة، والتي سيتم توريدها في إطار عقود تجارية طويلة المدى مع مزودين تقليديين عن طريق فتح خطابات اعتماد مستندية لأجل خلاص 30 يوما من تاريخ الشحن.

أما بخصوص التمويل، فإنه سيتم اعتماد آلية "التمويل المشترك" حيث توفر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جزءا من التمويل وتقود مجموعة من الممولين لتوفير كامل المبلغ المطلوب، وتشرف المؤسسة على كافة الإجراءات المتعلقة بالتمويل، مما يضمن سرعة التنفيذ.

## 2 ـ الشروط المالية:

وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على توفير التمويل من مواردها الذاتية باعتماد صيغة الرصيد المتجدد حيث يتاح مبلغ التمويل كرصيد متجدد يمنح حرية السحب وإعادة الاستخدام فور السداد. يتم التعامل مع كل مبلغ مسحوب كالتزام مستقل يُسدد دفعة واحدة بعد عام كامل، مما يضمن توزيع الأعباء المالية وفق حاجيات المقترض وفق الشروط التالية:

- مبلغ التمويل الجملي: 50 مليون دولار أمريكي،
- صيغة التمويل: عقد مرابحة لتمويل التجارة،
- نسبة الفائدة: "سوفر" (SOFR) + هامش 3.75 %،
- فترة السداد: 12 شهرا لكل عملية سحب،
- عمولة التنفيذ: 0.4 % من مبلغ التمويل الجملي،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

## III. أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 16 جويلية 2026 نظرت خلالها في مشروعي القانونين وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات باتفاقيتي الضمان ووثيقتي شرح الأسباب. وإثر التداول والنقاش، ارتأت اللجنة مزيد تعميق النظر في المشروعين وطلب الاستماع إلى الرئيس المدير العام لشركة فسفاط قفصة والرئيس المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

وفي هذا الإطار، استمعت اللجنة يوم الثلاثاء 21 جويلية 2026 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم والرئيس المدير العام لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي لتقديم توضيحات ومعطيات حول الجوانب الفنية والتقنية والمالية لمشروعي القانونين موضوع الدّرس.

### مداخلات الأطراف المعنية:

وفي بداية الجلسة، قدّم ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والمجمع الكيميائي التونسي عرضا مفصلا حول اتفاقيتي التمويل المبرمتين بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مبرزين أن هاتين الاتفاقيتين تندرجان ضمن الجهود الرامية إلى ضمان استمرارية نشاط المجمع وتأمين التزود المنتظم بالمواد الأولية الأساسية اللازمة لإنتاج الأسمدة، بما يمكن من المحافظة على نسق الإنتاج وتعزيز مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

واستهل ممثلو المجمع عرضهم بالتأكيد على المكانة الاستراتيجية التي يحتلها المجمع الكيميائي التونسي، باعتباره مؤسسة وطنية ذات طابع سيادي تضطلع بدور محوري في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وتمثل إحدى الركائز الأساسية للأمن الغذائي، بالنظر إلى دورها في إنتاج الأسمدة الموجهة للسوق المحلية وللتصدير. كما أبرزوا مساهمة المجمع في توفير مواطن الشغل والمحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن كونه أحد أهم مصادر توفير العملة الصعبة للدولة، مؤكدين أن المحافظة على استمرارية نشاطه لا تمثل مصلحة خاصة بالمؤسسة فحسب، وإنما تعد مصلحة وطنية ترتبط باستمرارية أحد أهم القطاعات الإنتاجية بالبلاد.

وفي معرض تشخيصهم للوضعية الحالية للمجمع، أوضح ممثلوه أنه يواجه منذ سنوات جملة من الصعوبات المالية والهيكلية، تتمثل أساسا في تراكم الضغوطات المالية، وتراجع مستوى السيولة، وضعف القدرة على إنجاز الاستثمارات الضرورية لتجديد وسائل الإنتاج، إضافة إلى اضطراب التزود بالمواد الأولية، وهو ما انعكس سلبا على نسق النشاط الصناعي. ورغم هذه الصعوبات، أكدوا أن المجمع ما يزال يمتلك مقومات استعادة توازنه المالي والتشغيلي، باعتبار أن أصوله الصناعية لا تزال قائمة، وأن الطلب العالمي على الأسمدة يشهد تطورا متواصلا، إلى جانب استمرار توفر الأسواق الخارجية القادرة على استيعاب منتجاته، وهو ما يجعل النشاط في حد ذاته نشاطا مربحا متى توفرت السيولة الكافية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية.

وأوضح ممثلو المجمع أن اللجوء إلى التمويل موضوع الاتفاقيتين لا يهدف إلى تغطية النفقات الجارية أو معالجة الخسائر المتراكمة، كما أنه لا يخصص لخلاص الأجور أو تمويل المصاريف التشغيلية العادية، وإنما يقتصر حصريا على تمويل اقتناء المواد الأولية الأساسية اللازمة لصناعة الأسمدة، والمتمثلة أساسا في الكبريت والأمونيا، باعتبارهما المكونين الرئيسيين في دورة الإنتاج، وهو ما سيمكن من ضمان استمرارية نشاط مختلف الوحدات الصناعية والحفاظ على نسق التصدير.

وفي هذا الإطار، تم تقديم تفاصيل الاتفاقية الأولى، حيث أوضحوا أنها تنص على توفير سقف تمويل بقيمة 70مليون دولار أمريكي، لمدة سداد تمتد على اثني عشر شهرا، وقد تم توقيعها بتاريخ 02 ديسمبر2025، وتعتمد صيغة المرابحة ذات الرصيد المتجدد، مع اعتماد هامش تمويل يعادل SOFR زائد 3.75 %، إضافة إلى عمولة تنفيذ بنسبة 0.4 %.

كما استعرضوا أهم مضامين الاتفاقية الثانية، التي تنص بدورها على توفير تمويل إضافي بقيمة 50مليون دولار أمريكي، بنفس شروط الاتفاقية الأولى، سواء من حيث مدة السداد المحددة في اثني عشر شهرا أو من حيث صيغة التمويل القائمة على المرابحة ذات الرصيد المتجدد، وكذلك هامش التمويل المحدد بـ SOFR زائد 3.75 % وعمولة التنفيذ المقدرة بـ0.4 %، مع الإشارة إلى أن الاتفاقيتين تم توقيعهما في التاريخ ذاته، أي 2ديسمبر 2025.

وبين ممثلو المجمع أن مجموع التمويل الذي توفره الاتفاقيتان يبلغ 120مليون دولار أمريكي، وهو ما سيمكن من توفير الموارد المالية الضرورية لاقتناء المواد الأولية في الآجال المطلوبة، وضمان انتظام التزود بالكبريت والأمونيا، بما يحول دون تعطل الوحدات الصناعية أو توقف خطوط الإنتاج.

وأضافوا أن هذا التمويل سيساهم كذلك في ضمان استمرارية إنتاج مختلف مصانع المجمع الكيميائي التونسي، والحد من الضغوطات المسلطة على السيولة، بما يسمح بتوجيه جزء من العائدات المتأتية من عمليات التصدير نحو تمويل برامج الاستثمار وتجديد وسائل الإنتاج، عوض توظيفها لتغطية الاحتياجات الآنية المتعلقة باقتناء المواد الأولية. كما أوضحوا أن الاتفاقيتين ستساهمان في تجاوز الصعوبات المرتبطة بفتح خطابات الاعتماد اللازمة للتوريد، وذلك من خلال اعتماد آلية ICR، بما من شأنه تسهيل عمليات التوريد، وضمان انتظام التزود بالمواد الأولية، وتعزيز استقرار الدورة الإنتاجية.

وأكّد المتدخلون أن هاتين الاتفاقيتين تمثلان آلية تمويل موجهة لدعم النشاط الإنتاجي للمجمع الكيميائي التونسي، ولا تندرجان ضمن تمويل النفقات الجارية أو معالجة العجز المالي للمؤسسة، وإنما تهدفان إلى المحافظة على استمرارية الإنتاج، ودعم القدرة التصديرية للمجمع، وتأمين تدفق العملة الصعبة، فضلا عن تعزيز مساهمة قطاع الأسمدة في دعم الأمن الغذائي الوطني والمحافظة على مكانة المجمع الكيميائي التونسي باعتباره إحدى المؤسسات الاستراتيجية للدولة.

### النقاش العام:

وفي مستهل الجلسة، أكد رئيس اللجنة أهمية التمويل موضوع الاتفاقيتين باعتباره آلية لدعم نشاط المجمع الكيميائي التونسي وضمان حاجياته من الأسمدة، داعيًا إلى ضرورة تقييم انعكاساته على الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. كما استفسر عن الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلى هذا التمويل، وعن الوضعية المالية للمجمع وحجم مديونيته، مطالبا بتقديم توضيحات حول شروط اتفاقية المرابحة، خاصة فيما يتعلق بآليات وآجال الخلاص، وتأثير الأعباء المترتبة عنها على توازنات المؤسسة وعلى الضمان الممنوح من الدولة.

وقد تميّزت مداخلات النواب بتنوعها وثرائها، حيث شملت مختلف المسائل المرتبطة بمشروع القانون، وتوزعت أهم الملاحظات والاستفسارات التي أثيرت حول المحاور التالية:

#### تحديات الحوكمة والوضعية المالية

خلال مناقشاتهم، تناول النواب الوضع الراهن للمجمع الكيميائي التونسي من جوانب متعددة، أبرزها الحوكمة والتصرف والوضعية المالية. وجدّد النواب تأكيدهم أن تعيين رئيس مدير عام للمجمع خطوة ضرورية لتعزيز آليات الحوكمة وحسن التصرف داخل المؤسسة. وأعرب النواب عن قلقهم إزاء عدم توفر معطيات كافية حول حجم مديونيته وقدرته الفعلية على استيعاب تمويل إضافي. وطالبوا بتوفير بيانات دقيقة ومفصلة حول ديون المجمع لدى حرفائه. كما دعوا إلى مراجعة نسب مساهمة الدولة في رأس مال المجمع الكيميائي بهدف التقليص منها.

وفي السياق ذاته، أولى النواب اهتماما خاصا لوضعية الشركة التونسية الهندية للأسمدة (تيفارت)، مؤكدين ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ هذه المنشأة التي تمثل حلقة مهمة في سلسلة الصناعات الكيميائية الوطنية. وأشاروا إلى أن الشركة تواجه صعوبات هيكلية مرتبطة بتقادم المعدات الصناعية وتكرّر الأعطاب الفنية، وهو ما انعكس سلبًا على انتظام الإنتاج وقدرتها التنافسية. كما نبهوا إلى أن تراجع نسق النشاط وتراكم الصعوبات المالية الناتجة عن اضطرابات التزود والالتزامات المالية المتراكمة يستوجبان وضع تصور شامل لإعادة هيكلة الشركة، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التقنية والمالية والتجارية، بما يضمن استدامتها والمحافظة على دورها الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني والجهوي.

### ☙ الجوانب التقنية للمرابحة

تطرق النواب إلى الجوانب الفنية المتعلقة بآلية التمويل المعتمدة، وخاصة طبيعة عقود المرابحة موضوع الاتفاقيات المعروضة، حيث أشاروا إلى أن هذه العقود تختلف عن القروض التقليدية من حيث طريقة احتساب الكلفة، باعتبار أنها تقوم على شراء السلعة وإعادة بيعها بهامش ربح معلوم.

وطالب النواب بتوفير مزيد من التوضيحات حول الشروط المالية لعقود المرابحة، وخاصة هامش الربح المعتمد، آجال الخلاص، الكلفة الجملية للتمويل، وكيفية مقارنتها بكلفة التمويلات التقليدية المتاحة، وذلك قصد تمكينهم من تقييم مدى ملاءمة هذا الخيار التمويلية والمحافظة على شفافية التصرف في الموارد العمومية.

### ☙ التزود بالمواد الأولية والطاقة

أكد النواب أن ضمان استمرارية نشاط المجمع الكيميائي يرتبط بشكل مباشر بتأمين المواد الأولية الأساسية، وخاصة الأمونياك والكبريت، باعتبارهما من أهم المدخلات الضرورية لإنتاج الأسمدة. وفي هذا الإطار، اعتبروا أن الاعتماد على التوريد من الأسواق القريبة، وخاصة الجزائر، يمكن أن يمثل خيارا اقتصاديا واستراتيجيا بالنظر إلى القرب الجغرافي وانخفاض كلفة النقل، مقارنة بالاستيراد من أسواق بعيدة. كما تساءل النواب عن مدى إمكانية تطوير شراكة استراتيجية تونسية جزائرية تتجاوز مجرد عمليات التزويد التجاري، لتشمل الاستثمار المشترك في مجالات الطاقة والمواد الأولية، وخاصة استغلال الإمكانيات المتوفرة في مجال المحروقات والغاز بما يدعم استدامة الصناعات الكيميائية في البلدين.

### ☙ تنويع الأسواق الخارجية

أبرز النواب أن تنويع الأسواق الخارجية للمجمع يمثل خيارا استراتيجيا وليس مجرد توجه تجاري ظرفي، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية وتزايد الطلب على الأسمدة في القارة الإفريقية. وفي هذا السياق، أكدوا أن الانفتاح على إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يساهم في تحسين الوضعية المالية للمجمع، وتنويع قاعدة الحرفاء، والتقليص من درجة الاعتماد على الأسواق التقليدية، بما يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق مداخيل إضافية ودعم توازناتها المالية.

كما دعوا إلى وضع سياسة متكاملة لدعم التصدير تشمل توفير الحوافز اللازمة للمصدرين، وتطوير الربط اللوجستي والنقل البحري المباشر نحو الموانئ الإفريقية الكبرى، بما يمكن المجمع الكيميائي من الانتقال من موقع المنتج الوطني إلى موقع فاعل إقليمي مؤثر في سوق الأسمدة الإفريقية.

**ردود الأطراف المعنية:**

وبخصوص الوضعية المالية للمؤسسة، أفاد الرئيس المدير العام بأن هناك اتفاقا عاما على أن الشركة تمر بمرحلة مالية بالغة الصعوبة، في ظل ارتفاع حجم المديونية، الذي قُدّر بين 3000 و5000 مليار. وبيّن أن المؤسسة كانت قبل سنة 2011 تتمتع بسيولة هامة وأرصدة مالية بالبنوك، إلا أن تراجع الإنتاج على امتداد الخمس عشرة سنة الماضية، مقترنا بتراكم الخسائر السنوية وارتفاع المصاريف، أدى إلى تآكل هذه الموارد واستنزافها. كما أشار إلى أن حجم الخسائر السنوية المباشرة وغير المباشرة بلغ في المعدل حوالي 400 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالاستثمار وحاجيات المجمع الكيميائي، أكّد أن شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي تمثلان حلقتين متكاملتين لا يمكن الفصل بينهما، موضحًا أن الإشكال الحقيقي لا يتمثل في توفر الفسفاط من عدمه، وإنما في تقادم التجهيزات ووسائل الإنتاج، وهو ما يستوجب تدخلا عاجلا واستثمارات كبرى، خاصة لفائدة المجمع الكيميائي، الذي تقدر حاجياته الاستثمارية بحوالي 8000 مليار، يخصص نحو 30 % منها للمشاريع البيئية. وأشار إلى أن عددًا من البرامج الاستثمارية يعود إلى سنوات 2011 و2012 و2013 ولم يتم استكماله. من جهتهم، أوضح ممثلو المؤسسة أن أهداف الإنتاج المبرمجة لدى فسفاط قفصة (3.4 ملايين طن سنة 2026 و4.2 ملايين طن سنة 2027) ستضمن تزويد المجمع الكيميائي بحوالي ثلاثة ملايين طن، وتوفير نحو 700 ألف طن لفائدة المعمل الذي ينتظر استئناف نشاطه.

وفي معرض الرد على الاستفسارات المتعلقة بعقود المرابحة، أوضح ممثلو المؤسسة أن هذه الصيغة التمويلية تعتمدها البنوك الإسلامية وفق أحكام التمويل الإسلامي، حيث يتولى الممول اقتناء التجهيزات أو المواد المطلوبة ثم يعيد بيعها للمؤسسة بهامش ربح معلوم، عوضًا عن اعتماد الفائدة التقليدية. كما أشاروا إلى أن هامش الربح محدد ضمن الاتفاقيات المبرمة، وأنه يمكن مراجعته في صورة السداد المبكر، مبينين أن الممول يتولى خلاص المزود مباشرة، وهو ما يضمن حسن تنفيذ العملية التمويلية.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، أوضح ممثلو المؤسسة أنهم يعملون على تعزيز التعاون مع كل من الجزائر وليبيا في مجال التزود بالمواد الأولية، وخاصة الكبريت والأمونياك، مع السعي إلى توسيع حضور الخبرة التونسية في المشاريع الصناعية بالجزائر.

وبالنسبة لمسألة الموارد البشرية والوضعية الاجتماعية، أفاد ممثلو المؤسسة بأن كتلة الأجور بلغت خلال سنة 2024 حوالي 470 مليون دينار، موزعة بين مختلف الشركات التابعة، وأن عدد مواطن الشغل المرتبطة بالمجمع يناهز 22 ألف موطن شغل، من بينها نحو 12 ألفًا بين شركة فسفاط قفصة وشركات البيئة. كما أبرزوا أن حجم كتلة الأجور يمثل نسبة مرتفعة مقارنة بالإنتاج الحالي، إذ قد تصل إلى نحو 50 % من قيمة الإنتاج، في حين لا تتجاوز هذه النسبة لدى المؤسسات المماثلة عالميًا 20 إلى 25 %، وهو ما يؤكد وجود هامش مهم لتحسين الإنتاجية. كما أكد ممثلو المؤسسة أن تطوير القطاع يقتضي مراجعة منظومة الحوكمة، معتبرين أن الإطار القانوني الحالي للمؤسسات العمومية يحد من قدرتها على التفاعل مع متطلبات السوق، ودعوا إلى مزيد من المرونة في إجراءات التصرف والاقتناء بما يعزز تنافسية المؤسسة.

وجدّد الرئيس المدير العام التأكيد على وجود توافق بشأن تشخيص وضعية الشركة وضرورة التدخل العاجل لمعالجتها. وأوضح أن التصور الأولي سيتم استكماله خلال هذه الفترة، يعقبه اختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى إعداد الدراسة التفصيلية، مؤكدًا أن هذه العملية لن تمتد لسنوات كما قد يُتصور. وأضاف أن الدراسات السابقة، رغم ما تضمنته من تشخيصات ومقترحات، لم تفض في أغلب الأحيان إلى تنفيذ فعلي أو إلى استقطاب التمويلات الكبرى، مما يستوجب إعداد دراسة تتمتع بالمصداقية لدى الممولين الدوليين. وأشار إلى أن هذا المسار ينبغي ألا يتجاوز سنة إلى سنة ونصف، لينتهي بإعداد مخطط أعمال واضح وقابل للتنفيذ.

وبيّن أن التصور الاستراتيجي تم بناؤه استنادًا إلى تشخيص ميداني شامل، أخذ في الاعتبار مختلف الإشكاليات المطروحة، ولا سيما تقادم المعدات وضعف حوكمة المؤسسات والشركات البيئية، مؤكدًا أن البرنامج ليس وثيقة سرية، وأنه يمكن عرض محاوره الكبرى على أعضاء اللجنة.

كما طلب تمكين المؤسسة من هدنة لمدة شهرين لتأمين الحد الأدنى من متطلبات استمرارية النشاط، وفي مقدمتها خلاص أجور الأعوان، بما يتيح التفرغ لإعداد الاستراتيجية واستكمالها قبل عرضها للمصادقة. وأوضح أن معالجة الملفات العاجلة، وخاصة تلك المتعلقة بالمزودين، تستأثر بجزء كبير من الجهد والوقت على حساب استكمال العمل الاستراتيجي.

وأضاف أن تنفيذ استراتيجية الإصلاح الشاملة سينطلق إثر استكمالها والمصادقة عليها، بهدف إرساء قطاع فسفاط مستدام خلال أفق يتراوح بين خمس وسبع سنوات، يستجيب للمعايير والاشتراطات البيئية ويستعيد توازنه المالي وربحيته. وأكد أن الأولويات الراهنة تتمثل في معالجة الملفات الأكثر استعجالًا، وفي مقدمتها تأمين خلاص الأجور، وإصلاح المعدات، والحد من الاحتجاجات، وتسوية الإشكاليات القانونية والتنظيمية. كما أشار إلى تفهم الحكومة لهذا التوجه، معربًا عن أمله في أن تثمر الإصلاحات المزمع تنفيذها انفراجًا ملموسًا بداية من سنة 2027، ومؤكدًا أن نجاح هذا المسار يبقى رهين العمل الجماعي وتضافر جهود جميع المتدخلين، بما يقتضي التحلي بالصبر وإتاحة الوقت الكافي لإنجاز الإصلاحات.

من جهتها، أكّدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تعبئة التمويلات لفائدة المؤسسات العمومية أصبحت تواجه تحديات متزايدة، خاصة على مستوى الاقتراض الخارجي، مبيّنة أن ضمان الدولة لم يعد، بمفرده، كافيا لإقناع بعض الممولين في ظل هشاشة الوضعية المالية لعدد من المؤسسات.

كما أوضحت أن غياب القوائم المالية المصادق عليها يمثل أحد أبرز العوائق أمام الحصول على التمويلات الخارجية، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على مرافقة هذه المؤسسات لإعداد قوائمها المالية والارتقاء بمنظومة الحوكمة لديها. وأضافت أن الالتزام بالمعايير البيئية أضحى شرطًا أساسيًا للنفاذ إلى التمويلات الدولية، مبرزة أن برامج التمويل الحالية لا تقتصر على الاستثمار، بل تشمل أيضًا مكونات موجهة للصيانة، وتوفير قطع الغيار، وإحداث مراكز صيانة، بما يضمن استدامة الاستثمارات وتحسين نجاعة استغلالها.

## III. قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة

ماهر الكتاوي

مقرر اللجنة

زينة جيب الله

# مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 1 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة

## (عدد 2026/50)

**فصل وحيد:** تتمّ الموافقة على اتفاقية الضّمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 1 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدّولية الإسلامية لتمويل التّجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بتاريخ 1 ديسمبر 2025 بين المجمع الكيميائي التّونسي والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة.

# مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 2 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة

## (عدد 2026/51)

**فصل وحيد:** تتمّ الموافقة على اتفاقية الضّمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 2 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدّولية الإسلامية لتمويل التّجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بتاريخ 2 ديسمبر 2025 بين المجمع الكيميائي التّونسي والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز خمسين مليون (50.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد أسمدة.